وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية وسوق الجملة التابع لها وسوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠١٠/٣/٣١ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٧/١٩ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٢٨٢٢٧٥٩,٥٨ ج (فقط اثنان وعشرون مليونًا وثمانمائة واثنان وعشرون ألفًا وسبعمائة وتسعة وخمسون جنيهًا وثمانية وخمسون قرشًا لا غير) ، وجملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية

مبلغ ١٥٠٣٣٦٧٨,٨٧ ج (فقط خمسة عشر مليونًا وثلاثة وثلاثون ألفًا وستمائة وثمانية وسبعون جنيهًا وسبعة وثمانون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٧٧٨٩٠٨٠,٧١ ج (فقط سبعة ملايين وسبعمائة وتسعة وثمانون ألفًا وثمانون جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٧٥٩٩٤٢٠٥,٢٢ ج (فقط خمسة وسبعون مليونًا وتسعمائة وأربعة وتسعون ألفًا ومائتان وخمسة جنيهات واثنان وعشرون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٧/١٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى